

آفاق تصعيد المواجهة الشعبية الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي

المركز العربي للبحوث
ودراسة السياسات



أعدت حالة الغليان الشعبي في الأراضي الفلسطينية، ردًا على الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضد المقدسات واستمرار الاستيطان وقشل مساعي إنهاء الاحتلال وفق إطار زمني محدد عن طريق الأمم المتحدة، طرح سؤال: هل يشهد الوضع السياسي الفلسطيني بوادر لتفاضة شعبية ثالثة؟

وقد شهدت الشهور القليلة الماضية تناميًا في عدد اعتداءات المستوطنين وقوات الاحتلال على الأراضي الفلسطينية وتزايد مستواها، كما توافقت مع إقرار الحكومة الإسرائيلية لزمن من القوانين لمواجهة أي رد فعل فلسطيني محتمل على هذه الاعتداءات. وبينما اكتفت السلطة الفلسطينية بإصدار تصريحات لم تجد لها صدًى وقرارات لم تجد طريقها إلى التنفيذ، تنامت خيبة الأمل الشعبية بعد خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ إذ كان متوقعًا أن يتضمن بعض القرارات أو الإجراءات للرد على ممارسات الاحتلال وسياساته، وذلك بعد أن روجت بعض الجهات في السلطة الفلسطينية أن الخطاب سيكون بمنزلة "قنبلة".

أولاً: أسباب المواجهة الشعبية ودوافعها

تصافرت مجموعة من الأسباب والدوافع التي أدى تزامنها إلى تنامي حالة من الإحباط الشعبي وتساعد مستوى المواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي، أهمها:

١- انسداد الأفق السياسي الفلسطيني يواجه المشروع الوطني الفلسطيني أزمة انسداد الأفق السياسي، والتي يقاومها الانقسام المستمر بين حركتي فتح وحماس على الرغم من توقيع اتفاق المصالحة بينهما وتشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة رامى الحمد لله في عام ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، تبدو خيارات السلطة الفلسطينية محدودة جدًا إذا بقيت ماضية بالتزامها الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وذلك في ظل واقع إقليمي ودولي يعزز هذا الانسداد، الأمر الذي يجعلها تراوح مكانها؛ فلا هي تبرز نفسها كقنبلة لتفجّر الأوضاع في الضفة، ولا تتخذ خيارات نضالية تخرج عن إطارها.

وبعد فشل خطة وزير الخارجية الأميركي جون كيري لاستئناف المفاوضات في إطار ما كان يعرف بـ "اتفاقية الإطار" وفشل المساعي الفلسطينية في الأمم المتحدة لإنهاء الاحتلال وفق إطار زمني محدد ينتهي في عام ٢٠١٧، اتخذت السلطة الفلسطينية مجموعة من الإجراءات ردًا على ذلك، وكان أبرزها الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية التي أصبحت عضواً رسمياً فيها في نيسان/ أبريل ٢٠١٥، وصبح بإمكانها إقامة دعاوى ضد جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية. كما اتخذ المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية قراراً بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل في شهر نفسه، ولكن لم يجر تطبيقه عملياً بسبب عدم رغبة السلطة في تنفيذه أصلاً؛ ما قوض جدية هذا القرار حتى باستخدامه كتهديد. ولا تشكو إسرائيل حالياً من أي خلل في التنسيق الأمني؛ إذ ظلت السلطة تناور في إطار الاتفاقيات من دون أن تصل إلى مستوى تحديدها جوهرياً، وكلما حانت ساعة المواجهة، كانت السلطة تعود لتأكيد التزامها هذه الاتفاقيات.

وقد عوّّل الفلسطينيون على مواقف أكثر جدية في خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً، نتيجة تنامي موجة الاعتداءات الإسرائيلية التي بلغت ذروتها على الأراضي والمقدسات الفلسطينية في هذه الفترة. لكن الخطاب جاء مخيباً للآمال، بعد أن سادت توقعات بأن يعلن عباس عن إلغاء اتفاقيات أوسلو، أو على الأقل العمل بقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير القاضي بوقف جميع أشكال التنسيق الأمني مع إسرائيل. ولم يأت

لم تعد الوسائل التقليدية القائمة على المعلومات الاستخباراتية وسيلة ناجعة في مواجهة هذه الأعمال التي يصعب التنبؤ بها أو السيطرة عليها [٤]. وعلى الرغم من هذه الإجراءات المترافقة مع رفع مستوى التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، جرى تنفيذ عدد من العمليات داخل مدينة القدس منذ بداية عام ٢٠١٥، وكان آخرها عملية الشهيد مهند حليبي.

إن أهم ما يميز هذا النوع من مقاومة الاحتلال، عدا صعوبة رصد وتوقعه، هو أنه يجري خارج نطاق سيادة السلطة الفلسطينية التي تحول دون وقوع انتفاضة شعبية.

وقد شجعت عمليات المقاومة الفردية في القدس على القيام بعمليات نوعية أيضاً ضد المستوطنين داخل المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، مثلما حدث في عملية مستوطنة إينمار قرب مدينة نابلس. ورافق ذلك هبات جماهيرية واشتباكات بالحجارة على حدود المدن الفلسطينية التي تشكل مناطق تماس مع القوات الإسرائيلية والمستعمرات المقامة على أطراف المدن (رام الله، ونابلس، وطولكرم، وجنين وغيرها)؛ إذ شهدت مدينة رام الله مواجهات قرب مستعمرة بيت إيل القريبة من مقر المقاطعة؛ وهو الأمر الذي كانت الأجهزة الأمنية الفلسطينية تمنعه في الماضي القريب. وترافق هذا الفعل الجماهيري في الضفة الغربية والقدس مع عمل جماهيري مكمل ومواز في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بافا) [٥] والناصرية والجيل والطيبة [٦] ردًا على الاعتداءات الإسرائيلية في مدينة القدس.

ثانياً: ردود الأفعال على تصاعد المقاومة واحتمالات تطورها

سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة حالة الغليان في الضفة الغربية والقدس، وتمثلت في جملة من الإجراءات العقابية [٧] أبرزها: تسريع سياسة هدم منازل منفذي العمليات، والدفع بقوات كبيرة إلى مدينة القدس وأحيائها تحت شعار "لن تكون هناك حصانة لأحد في أي مكان"، ومطالبته نتباهو بالتحقيق مع التجار المقدسيين الذي كانوا في محالهم التجارية عند تنفيذ عملية قتل المستوطنين التي نفذها مهند حليبي داخل البلدة القديمة. وقد حصل كل ذلك في الوقت الذي لم تخرج فيه القرارات الرسمية الفلسطينية عن

من دون عقاب أو محاسبة، إذ أفرجت السلطات الإسرائيلية عن المستوطنين المتهمين بحرق عائلة لدوايشة بعد أقل من ٢٤ ساعة على اعتقالهم. كما قامت قوات الاحتلال بإعدام ميدالي لكل من ضياء عبد الحليم وهديل الهمشلون وفادي عوان بتهمة لثك في محاولاتهم تنفيذ عمليات ضد الجيش على الحواجز الإسرائيلية المقامة على مداخل المدن الفلسطينية.

وعملت حكومة نتنياهو أيضاً على تنظيم اقتحامات المستوطنين والجنود المتطرفين والحماقات اليهود ووزراء من الحكومة الإسرائيلية للمسجد الأقصى وتمويل ذلك وتشجيعه؛ وبلغت ٤٥ اعتداءً خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥ [٣]. وكان أبرزها اقتحام نائب رئيس الكنيست موشيه فيغلن الحرم القدسي وتطهير الأبواب والتوافد التاريخية للمسجد. ونتيجة لسياسة الاقتحامات وسياسات المنع التي تمارسها سلطات الاحتلال تجاه من يدخلون المسجد الأقصى، أصبح مشروع لقرار الذي يتيح تقاسم المسجد الأقصى، زمانياً ومكانياً، بين اليهود والعرب أمراً واقفاً على الرغم من أن المشروع لم يجر التصويت عليه، ومن ثم لم يجر إقراره في الكنيست حتى الآن.

٣- استمرار "المقاومة الفردية" استمرت "المقاومة الفردية" أو ما يسميها التقرير الاستراتيجي السنوي لمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ بظاهرة "الذئاب المنفردة"، وشكلت قفزة في التعبير عن الغضب الشعبي عبر لفعل الوطني المقاوم، وذلك في ظل حالة التردّي الحزبي الفصائلي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية.

وأقرت الحكومة الإسرائيلية عدداً من الإجراءات والقوانين في محاولة للتصدي لهذا التطور النوعي في عمل المقاومة الشعبية الفلسطينية، أبرزها السعي لتشريع قانون سحب حق الإقامة من سكان القدس الذين ينفقون عمليات ضد إسرائيل، وكذلك سحب إقامة أهاليهم، وحرمانهم من حقوقهم الاجتماعية، وتصديق رئيس الوزراء الإسرائيلي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ على خطة لتكثيف الوجود العسكري بشكل دائم في مدينة القدس المحتلة والحفاظ على مستوى عالٍ من التأهب فيها. وتنصّ الخطة على تعزيز قوات الشرطة بـ ٤٠٠ عنصر وتحديث الوسائل التكنولوجية التي بحوزتها؛ إذ

الخطاب دون المتوقع أو المأمول فحسب، بل انتهى أيضاً إلى عبارات تنم عن المناشدة والاستجداء بدل لتحدي. كما لم تظهر فيه مواقف وطنية كان ينتظر الفلسطينيون من قياداتهم الإعلان عنها من منبر الأمم المتحدة. فضلاً عن ذلك، أعلن عباس عن قبوله العودة للمفاوضات على أساس المشروع الفرنسي؛ ما يحصر دور السلطة الفلسطينية في منع وقوع مواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال في مناطق التماس، والحيلولة دون تطور الأحداث باتجاه مواجهة شاملة مع الاحتلال تفضي إلى انتفاضة ثالثة. وقد حذر عباس في لقائه مع عدد من القادة الأوروبيين قبيل توجهه لإلقاء الخطاب في الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن عدم العودة إلى المفاوضات واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية قد تفضي إلى انتفاضة "لا تريدها" السلطة الفلسطينية بعد عشر سنوات من ضبطها للوضع [١]. وبعد تفجر الأوضاع في الضفة الغربية نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية كلها خبر زيارة شخصية إسرائيلية كبيرة لمحمود عباس الذي وعد بعد اللقاء بأنه سيقف ضد انتفاضة ثالثة. وهذا ما صرح به فقط مسؤولون فلسطينيون عندما تحدثوا عن جر إسرائيل الفلسطينيين لمواجهة لا يريدونها. وبهذا يكون مسار السلطة بقيادة عباس قد فُضح، وليس من المتوقع أن تصدر عنه مفاجآت على الرغم من التصعيد الكلامي لبعض معاونيه من حين إلى آخر.

٢- الغلات المستوطنين بالتوازي مع انسداد الأفق السياسي، كثف المستوطنون هجماتهم على القرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية؛ إذ رصد مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ٢٨٢ اعتداءً خلال ثمانية أشهر، وكان أبرزها الاعتداء على علة الدوايشة في قرية دوما في محافظة نابلس، والذي أدى إلى قتل الطفل الرضيع علي الدوايشة وبؤيه في حريق متعمد بمنزلهم في تموز/ يوليو ٢٠١٥، فيما ناطق وحيد للعائلة يردد حالياً في المستشفى ويعاني حروفاً شديدة في أنحاء جسمه [٢]. وقد تنوعت اعتداءات المستوطنين؛ فشملت إحراق المنازل، وعمليات دهم، ورشق الحجارة على سيارات فلسطينيين، والاعتداء على الممتلكات. ونقذ بعض هذه الاعتداءات بحماية جيش الاحتلال، وكان يمر بعضها الآخر



المصادر

- [1] عباس للغرب: مفاوضات السلام وإلا لتفاضة لا يريدنا، العربي الجديد، ٢٣/٩/٢٠١٥.
- [2] بالأرقام... ٢٨٢ واقعة اعتداء من المستوطنين في ٨ أشهر فقط، الجزيرة مباشر، ١٠/١٠/٢٠١٥.
- [3] اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على الأراضي والممتلكات الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٥، معهد الأبحاث التطبيقية - القدس، ١٠/١٠/٢٠١٥.
- [4] يميز هذه العمليات صعوبة توجيه الاتهام إلى قيادات وأحزاب يمكن لإسرائيل أن تنتقم منها. كما أن هناك إدانة لأعمال إسرائيل الانتقامية ضد ذوي منفذي العمليات؛ فقد عدت منظمة العفو الدولية مثلاً هدم بيوت أهالي المقاومين على خلفية تنفيذ هجمات ضد إسرائيل جريمة حرب.
- [5] المواجهات تمتد إلى يافا وإصابات في صفوف شرطة الاحتلال، العربي الجديد، ٦/١٠/٢٠١٥.
- [6] تطاهرات الداخل الفلسطيني تتحول إلى مواجهات مع شرطة الاحتلال، العربي الجديد، ٢٠١٥/١٠/١٠.
- [7] "PM Asks Justice Minister to Expedite Demolition of Terrorists' Homes," Haaretz, 6/10/2015
- [8] منظمة التحرير الفلسطينية: إسرائيل تتبني العنف للخروج من عزلتها، العربي الجديد، ٦/١٠/٢٠١٥.